

أكد أن نشر ثقافة حقوق الإنسان تحتاج لوقت طويل

البحارنة: أمام الحكومة والجمعيات فرصة لتطوير

« المنامة - أمانى المسقطي

□ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحارنة أن أمام الحكومة والجمعيات الحقوقية فرصة لتطوير الواقع الحقوقي من خلال تنفيذ تعهدات والتزامات البحرين في مجال حقوق الإنسان، وذلك عبر ممارسة ممثلي الجمعيات لدورهم الرقابي والاستشاري في اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ تعهدات والتزامات البحرين الحقوقية. واعتبر البحارنة - في حديث إلى «الوسط» - أن نشر ثقافة حقوق الإنسان في البحرين يحتاج إلى وقت طويل، مشدداً على ضرورة بناء القدرات قبل توقيع البحرين على المزيد من الاتفاقيات الدولية أو رفع تحفظاتها عن بعض الاتفاقات، مشيداً في الوقت نفسه بمستوى النضج الذي وصلت إليه عدد من الجمعيات الحقوقية في التفريق بين مفهومي السياسة وحقوق الإنسان.

وفيما يأتي نص المقابلة التي أجرتها «الوسط» مع الوزير البحارنة بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

□ هل ستشارك البحرين في احتفالات الأمم المتحدة بشأن الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

- ستشارك البحرين في احتفالية كبيرة تقيمها الأمم المتحدة في جنيف بهذه المناسبة، ويتوقع أن تصل فيها المشاركات إلى مستوى رؤساء بعض الدول، وسيتم في الحفل افتتاح قاعة أسبانيا. والجيد في الأمر أن الاحتفالية ستكون في جنيف بدلاً من نيويورك، ما يؤكد أهميتها بالنسبة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ونتيجة لكون الاحتفالية ستشهد مشاركة من كثير من الدول، فستكون فرصة للتباحث في بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والأمم المتحدة.

□ البعض يرى أن الحكومة مقصرة في التعريف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فما رأيك؟

- يجب ألا يلقى اللوم على الحكومة فقط، لأن الجمعيات والأفراد لهم دور في ذلك، وباعتقادي أن الحكومة خطت خطوات كبيرة للتواصل مع الصحافة والمجتمع المدني لنشر هذه الثقافة والتواصل مع المجتمع في هذا الشأن، ولكن العملية التوعوية عملية شاقة وتستغرق وقتاً كبيراً. لذلك نتطلع أن تضطلع هيئة حقوق الإنسان بعد أن يتم إنشاؤها بمثل هذا الدور التوعوي والتواصل مع المواطنين، ولا شك أن كونها تمثل مختلف فئات المجتمع سيكون له دور في خلق اهتمام أكبر بحقوق الإنسان.

صحيح أن الحكومة هي التي يجب أن تبدأ دائماً بأية عملية توعوية، ولكن يجب أن يتجاوب المجتمع المدني بصورة أكبر مع الحكومة، كما يجب ألا نغفل دور الإعلام بصورة عامة للقيام بهذا الدور، وعملية نشر ثقافة حقوق الإنسان هي عملية بناء طويلة المدى وتتطلب مجهودات كبيرة حتى يلم بها المواطن والمقيم على حد سواء.

□ ألا تعتقد أن البحرين تعتبر متأخرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وخصوصاً بعد مرور ستون عاماً منذ صدور الإعلان العالمي؟

- العقود التي تلت صدور الإعلان العالمي كانت تشكل بدايات للبحرين على مختلف الأصعدة، مروراً بفترة التسعينيات التي كان فيها زخم كبير، وثم الأعوام القليلة الماضية التي حدث فيها تطور على مختلف الأصعدة، وتقنية الاتصالات جعلت المجال أوسع للتواصل والمعرفة في هذا المجال.

صحيح أننا يجب أن نربط أنفسنا مع العالم كوننا جزء من الأمم المتحدة، ولكننا يجب أن نأخذ بالاعتبار وضعنا وواقعنا، الذي تشوبه الكثير من المعوقات، وأعود لأؤكد أن العملية التوعوية لا تعتمد على جهة واحدة... قد تصرف الحكومة ملايين الدنانير لتتقيف المواطنين بحقوق الإنسان، ولكن يبقى في نهاية الأمر أن العملية مجتمعية وليست عملية ملقن ومتلق.

كما أن حقوق الإنسان ليست قضية قانون وإنما امتصاص للواقع ككل، الغرض منها أن يكون الفرد جزءاً من تطوير واقع حقوق الإنسان.

أعتقد أننا مازلنا بحاجة إلى تواصل مع المجتمع المدني في بعض القضايا الحقوقية، ويجب ألا يكون هناك تحسس من ذلك من أي طرف.

□ هل من الممكن أن تسهم قاعدة البيانات الحقوقية التي تم تدشينها أخيراً في مثل هذا الدور التوعوي؟

- نعم، من ضمن المبادرات التي تقوم بها في هذا الإطار هي وضع قاعدة البيانات، والتي تصب في عملية تطوير حقوق الإنسان بصورة شاملة، وتؤسس على واقع جديد يستطيع أن يحرك الواقع من جيد إلى أحسن، وعلى قدر التفاعل الإيجابي من قبل المجتمع سيكون هناك تطور. قد تكون قاعدة البيانات أقل من المتوقع، ولكن المهم هو أن نبدأ بالعمل عبر بناء هذا الهيكل ومن ثم تطوير العملية.

□ جهات حكومية وأخرى محسوبة على الحكومة اتهمت في أكثر من مرة



وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحارنة

ولكنني يجب أن أشير إلى أننا لقينا تجاوباً لا بأس به من قبل لجان حقوق الإنسان التابعة للجمعيات السياسية، وأخرها في مؤتمر المراجعة الدورية الشاملة، ولم يكن الجانب السياسي يطغى على الحقوقي، ومن الواضح أن هناك نضجاً في هذا الجانب، وأعتقد أن البحرين تمتاز بكونها مرت بتجارب عدة جعلتها قادرة على غرلة الجوانب السياسية عن الحقوقية وعدم الخلط بين كلاً المفهومين.

□ هل تعتقد أن عضوية الجمعيات الحقوقية في اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ التزامات وتعهدات البحرين في مجال حقوق الإنسان فرصة لتقريب وجهات النظر بين الحكومة وهذه الجمعيات؟

بعض ممارسي حقوق الإنسان بأنهم يخلطون في ممارساتهم بين المفهوم السياسي والحقوقي، وهو الاتهام الذي يرفضه الحقوقيون، فما تعليقك على ذلك؟

- سبب الخلط بين المفهوم الحقوقي والسياسي يعود إلى النظر للأمور من منظار الوقائع، فأياً واقعة تحدث يمكن أن توضع في إطار معين.

فجمعيات الرصد على سبيل المثال، ترصد كل الحوادث من دون النظر إلى جميع جوانب الحادث من كل أطرافه، وهذا الحديث لا ينطبق على جميع الجمعيات الحقوقية.